

فكرة



سلطان إبراهيم الخلف

دعوة إباحة الخمر معول هدم لمجتمعنا المحافظ

في العام 1492 قدم هنود أميركا الحمر أوراقا جافة من نبات التبغ إلى المستكشف كرسطوفر كولومبس كهدية، حيث كان تدخين التبغ من عاداتهم المألوفة. وما هي إلا فترة وجيزة حتى انتشرت زراعة التبغ في أوروبا ثم انتقلت إلى مصر واستحسن الكثير من الناس عادة التدخين بل ساد الاعتقاد بينهم بأن التدخين شفاء للعديد من الأمراض، وأصبح التبغ سلعة رئيسية، حتى أنه ساهم بشكل كبير في دعم الثورة الأميركية. وسرعان ما اكتشف العلماء مادة النيكوتين في أوراق التبغ واعتبروها مادة سامة خطيرة مضرة بصحة الإنسان تتسبب في تلف الرئة وتصلب الشرايين، الأمر الذي دفع الكثير من المدخنين الذين تضرروا من التدخين إلى رفع قضايا تعويض ضد الشركات المنتجة للسجائر، حيث بلغت مبالغ التعويض مليارات الدولارات. اليوم، تشن دول العالم حملات توعوية واسعة ضد مخاطر التدخين وتعمل جاهدة من أجل الحد من هذه العادة من خلال فرض ضرائب عالية على السجائر ومنع التدخين في الأماكن العامة والخاصة إلا في أماكن محدودة يسمح بالتدخين فيها، وهل المشروبات الكحولية أقل ضررا من التدخين على صحة الإنسان؟ فإلى جانب مضارها على صحة الإنسان هناك مضارها الاجتماعية التي تنعكس على صحة الأسرة، فقد تعاني من رب أسرة مدمن أو ربة أسرة مدممة على شرب الخمر، ناهيك عما يسببه هذا المخور فاقدم العقل من مشاكل للأخريين تدفعهم إلى ازدرائه وعدم احترامه وتؤدي إلى اهتزاز شخصيته بين أفراد المجتمع.

ومن المعلوم أن أحد أهم أسباب حوادث المرور وارتفاع معدلاتها في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية يرجع إلى قيادة المركبات تحت تأثير الكحول رغم القوانين المرورية الصارمة فيها، ويفترض في النائب أن يكون أكثر إحساسا بالمسؤولية تجاه أمن وسلامة المجتمع لا أن يكون سببا في زيادة معاناته وتعبه، وعلى هذا الأساس فإن دعوة أحد النواب إلى إباحة الخمر هي دعوة باطلة يرفضها مجتمعنا الكويتي المحافظ من منطق إيمانه بدينه الذي جعلها من أشد المحرمات بل وأم الخبائث ومن منطق كونها آفة تعمل على تاكل المجتمعات الإنسانية وتزيد من معاناتها (يسالونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما - البقرة: 219).

يرى محللون غربيون أن الميليشيات الشيعية في العراق لا تختلف عن داعش حيث ترفع أعلاما خاصة بها وترفع أعلام الدولة العراقية ما يعني أنه من الصعب في المستقبل انصهار هذه الميليشيات تحت راية الدولة العراقية.

الحكومة الأميركية ترى في تقديم الفلسطينيين مشروع الدولة الفلسطينية إلى مجلس الأمن عملا غير بناء مع أنه منذ محادثات السلام في أوسلو لم تتقدم الحكومة الأميركية بأي مشروع بناء يقوم على الاعتراف بالدولة الفلسطينية!

Sh_aljiran@windowslive.com
Twitter @shaika_a

سباية

شيخة أحمد الجيران

عندما

تتمنطق الحياة

هل أنت من النوع الذي يقات ويعيش ويحيا على المنطق؟ هل مازلت تقنع من حولك بأن المنطق هو الصواب ولا شيء يجاريه صحة وصلاحا؟ أم إنك من النوع الآخر، ذلك الذي يمقت المنطق، ويتفاعل مع الحياة وفقا لما يرغب به ويحببه؟ لأهل المنطق أوفر تحية ولأهل العاطفة أجزلها. إن الحياة على سيرها أشبه بالطبيعة وفصولها، لا تستقر على حال واحد، وإن استقرت ضاق الحال واضطربت الأحوال. هكذا الحياة تحتاج إلى كلا النوعين من التفكير، التفكير المنطقي والتفكير العاطفي. ولو أننا تفكرنا قليلا في ذلك لوجدنا أن كثيرا من سلوكياتنا اليومية لا تكاد تنحصر في توجه حتى تمتد للأخر، فالنمط في البر أكبر خروج عن المنطق، فيه نتخلى عن الدفء والبيوت الآمنة النظيفة ونشد الرجال لموطن بارد، فيه من الدواب ما فيه، ونظل نمكث أسبوعا وأسبوعين، أما فيما يتعلق بالتربية فنحن لا نحتاج إلا إلى خروج عن العاطفة كاستقلال الطفل بغرفة جديدة، أو ما تماشى مع التعلق بالأطفال.

المنطق هنا يرفض الرغبة والعاطفة ويريد تسيير الأمور كما يراه العقل فقط. في حديثنا نحو المنطق والعاطفة نريد أن نبقى بينهما تفاهما واحتراما، فلعل منهما منطق وأدلة تؤيد وجهة نظره الخاصة. وليس من العدل أن تسيد وجهتك على الآخر أمرا دون حوار أو نقاش، ولو أنك راقبت سلوكياتك لوجدت ما هو منطقي وما هو عاطفي. إن الله حينما خلقنا جعل آيات لنا في أنفسنا، لنظلم نتفكر ونرى بديع ما تجلى في السلوك البشري كنتيجة نهائية لعمليات وفيرة كثيرة تتوالى في الثانية والجزء من الثانية، في عقولنا معجزة، في منطقتنا وفي عاطفتنا نتجلى طبائعتنا كبشر، باختلافنا وتنوع أفكارنا. عندما تتمنطق الحياة سنفقد جزءا كبيرا من متعنا، وعندما نفكر بعاطفتنا قد لا نقوى على إدارة حياتنا.

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com
ذهار الرشيدى

عندما يقوم أي كفيل سواء شركة أو شخص بالاحتفاظ بجواز المكفول فإنه من حق الأخير التوجه إلى الإدارة العامة لمباحث الهجرة والتقدم بشكوى بهذا الخصوص، وفي حال تلقي شكوى من هذا النوع يتوجه رجال المباحث للكفيل ويقومون بإجبار الكفيل على إعادة الجواز إلى الوافد، ذلك لأن القانون يمنع منعاً باتاً من أن يقوم أي كفيل باحتجاز الجواز، بل أنه لا يوجد نص يلزم الجهة الحكومية بالاحتفاظ بجواز سفر الموظف غير الكويتي، ولكن وللأسف الشديد وزارة الداخلية لا تطبق هذا على نفسها، إذ أن كثيرا من المهنيين العاملين في وزارة

التناقض والداخلية

محلل سبر



Nermin_alhoti@hotmail.com

د.نرمين يوسف الحوطي

ها هي 2014 لم تبق غير الساعات المعدودة وترحل بأحزانها وأفراحها، قد تكون أحزانها غلبت على أفراحها وبين هذا وذاك تبقى حصيلتنا «اقتصاد الفلافل».. في إحدى السفريات كنت أتصفح المجلات لأضيق وقت الرحلة، وإذا بي أقرأ ما يحمل عنوان «اقتصاد الفلافل»، وهو ما شد انتباهي لمعرفة ما هو الرابط بين الاقتصاد والفلافل؟ لم تكن مقالة بل دراسة اقتصادية تحليلية قام بها الكاتب «ريزات بوت» وتقوم الدراسة على أسس اقتصادية مصاحبة لدراسات تحليلية استمدت بدايتها من معالجة اقتصادية كتبت ونشرت في صحيفة «الإيكونوميست» في عام 1986 عندما أخذت من إحدى الشركات العالمية الصانعة «لبرغر» ليليا ساخرا لصرف العملة والفوارق بين العملات الأجنبية من خلال مقارنة مبسطة لأسعار الوجبة في تلك الشركة في مختلف أنحاء الدول الأوروبية وبالفعل من خلال الأضحوكة الاقتصادية أثبتت الدراسة من سعر الوجبة بين

الفلافل الاقتصادية

الداخلية جوازاتهم بحوزة إداراتهم أو محفوظة في شعبة الجوازات بالإدارة العامة لشؤون القوة، وهو ما يعد مخالفة صريحة للقانون الذي تحميه وزارة الداخلية وتدافع عنه خارج أسوارها.

وإن تعترف وزارة الداخلية بأنه لا يوجد «نص قانوني يسمح بالاحتفاظ بجوازات سفر الموظفين الأجانب، في كتاب صادر من الإدارة العامة للشؤون الإدارية برقم 4183 بتاريخ 2004/4/2، إلا أن الواقع أن جوازات كثير من المهنيين العاملين بالداخلية محتجزة في إدارة شؤون القوة.

الدول الأجنبية فرق العملة بينها. تلك كانت البداية للدراسة التي بين أيدينا التي استمد منها الكاتب فكرته الاقتصادية لمعرفة فوارق العملات بين الدول، ولكن قامت دراسته باستبدال «البرغر» بـ «الفلافل»، وقام برصد أسعار «ساندويش الفلافل» في مختلف الدول العالم، فما وصل إليه من نتيجة هو أن الفلافل لم تقتصر فقط على تفاوت وفوارق العملة بين الدول بل اجتازت تلك الفوارق لتثبت أن الفلافل أصبحت للأثرياء فقط.

يقول «ريزات بوت» في دراسته عندما قام برصد أسعار الفلافل: «إن سعرها في الولايات المتحدة تجاوز العشرة دولارات مع العلم بأن مكوناتها غير مكلفة»، هذا على سبيل المثال لما رصده الكاتب في دراسته، وإن من أسباب ارتفاع تلك الوجبة مع استيعاده أن تكون الفلافل مثالا لفارق العملة هو إقبال السواح والطبقة الثرية على تناولها والإقبال الشديد عليها في أنحاء العالم، ما جعل منها وجبة كانت تقدم في السابق للكادحين

□□□

هذا الأمر بحاجة إلى إعادة نظر فلا يجوز أبدا أن تكون الجهة المناط بها تطبيق القانون هي من تعارضه.

□□□

المفارقة هنا إن بعضا من المهنيين العاملين في وزارة الداخلية ورغم وجود جوازات سفرهم لدى شؤون القوة إلا أنهم فوجئوا بوجود غرامات عليهم بسبب تجديد أو تمديد جوازاتهم دون إبلاغ الهجرة رغم أن المنطق البسيط هنا يقول إن هذا الأمر خطأ سببه الداخلية نفسه وليس المهني صاحب الجواز.

لقلة سعرها، واليوم أصبح يتناولها الأثرياء، ما جعل ثمنها يرتفع ارتفاعا مكلفا أكثر من تكلفتها، ومع ذلك الإقبال أصبحت الفلافل وجبة مكلفة لمن أراد تناولها، فأصبح المقبلون عليها من طبقة الأثرياء ممن يقدرون على الدفع لتناولها، وبذلك أصبحت الفلافل خارجة على معرفة فروق العملة بين الدول العربية والأجنبية. ذلك كان ملخص الدراسة التي جعلتني أضحك، و«شر البلية ما يضحك»، فعندما نجد تفاوت أسعار الفلافل وفق الدراسة التي بين أيدينا وجشع من يقوم ببيعها حتى يجعلها بسبب تفوت ثمنها غير مضمونة لفارق العملة، وتصبح وجبة لطبقة المترفين، فبعيدا عن الاقتصاد وتحليلاته، نجد أن حصيلة القارئ أننا سلطنا من الطبقات الكادحة كل شيء، حتى الفلافل تقاسمناها معهم إلى أن جعلناها في قائمة وجبات الأثرياء.

● **مسك الغنم:** قالوها أهل مصر: «الكحكة في إيد اليتيم عجة»... وكل عام وأنتم بخير



إطلالة



khaled_news@hotmail.com

خالد الغنم

مع بداية العام الجديد 2015، أتمنى أن يكون عام خير على الجميع وعام تطور وازدهار لبلدنا الحبيب الكويت، فقد كان أبرز حدثين شهدهما العام 2014 هما تسمية الكويت مركزا للعمل الإنساني، وصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قائدا للعمل الإنساني، إضافة إلى المصالحة الأخيرة التي قام بها سموه أيضا للم البيت الخليجي وإزالة كل الخلافات بين الأشقاء.. حفظك الله يا صباح العز وكل عام وأنت بخير وصحة وعافية. كما أنه ومن خلال مقالات سابقة في عام 2014 الذي ودعنا قبل ساعات تطرقت إلى العديد من القضايا المهمة التي تهم المواطن الكويتي بالدرجة الأولى، وجدنا ردة فعل بعض الأجهزة الحكومية من خلال حلها ومن أهمها قضية المسرحين الكويتيين والتي تشغل بال الكثيرين من أبناء

وطني الذين توجهوا للعمل في القطاع الخاص للتخفيف عن كاهل الدولة، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث تم إنهاء خدماتهم، وبعد مطالبات من خلال اطلالتي الأسبوعية، ولله الحمد، تم التمديد أكثر من مرة لهم، وكذلك تنفيذ ما طالبنا به سابقا بإنهاء القضية بالتوظيف الفوري الذي اتجهت الحكومة لتطبيقه خلال الفترة المقبلة لطى هذا الملف، كذلك هناك تفاعل يشكر عليه بعض المسؤولين بالدولة الذين تمهيم مصلحة العمل بالدرجة الأولى للتجاوب المباشر وعلى رأسهم وزير البلدية عيسى الكندري الذي تجاوب معنا في أكثر من مقاله تحدثنا فيها عن البلدية وهمومها، أما بالنسبة لجهات أخرى فما زالت تعاني من مشاكل نتمنى أن تحل في عامنا الجديد. هناك العديد من الأمنيات التي أتمنى تحقيقها في 2015 ومنها أن تصبح الكويت مركزا ماليا

وتجارية، تلفت أنظار دول العالم إليها، وهذا الشيء لا يتم إلا من خلال الأفعال على أرض الواقع بتكاتف الجميع كل في مجال عمله، كذلك أتمنى حل القضية الإسكانية والإسراع إلى توفير الأراضي لتقليل قوائم انتظار المواطنين للحصول على السكن، وأرى جميع المواطنين مشمولين بنظام التأمين الصحي الذي سيحل العديد من المشاكل التي يعاني منها المواطن والمتعلقة بقوائم الانتظار في العيادات التخصصية والتي تصل بعضها إلى أشهر، كذلك أتمنى أن نرى شبكة طرق نفتخر بها مع سرعة إنجاز المشاريع قيد التنفيذ وخاصة شبكة الطرق لإنهاء مشكلة الازدحام المروري، إضافة إلى الحد من منح رخص القيادة، حيث للأسف نلاحظ وجود سيارات متهالكة تتسبب دائما في تعطيل الحركة المرورية.